الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

# علمانية وديمقراطية

فريدة النقاش

تقول مؤشرات كثيرة إن جنوب السودان هو في طريقه إلى الانفصال في الاستفتاء الذي سيجري طبقا لاتفاق نيفاشا في عام ٢٠١١ ليصبح هناك جنوب مسيحي وثني وشمال مسلم، وينقسم البلد على أسس عرقية ودينية نتيجة لأخطاء فادحة. ويطرح هذا الانفصال الذي نتمنى ألا يتم وأن تحول تطورات إيجابية ما دونه في الشهور المتبقية القادمة – يطرح قضية القوميات والاثنيات والطوائف المتنوعة في بلدان الوطن العربي، لا فحسب في ارتباطها بمفهوم القومية والأمة العربية الكبيرة، وإنما أيضا من ارتباطها بوحدة كل وطن من أوطان هذه الأمة على حدة، وهي جميعا أوطان تتميز بالتعدد الكبير في تكويناتها حيث يوجد الأمازيج وقضيتهم ولغتهم في بلدان المغرب العربي ويشتركون في الدين الإسلامي مع العرب ويتواجد الأكراد على نفس الشاكلة في كل من العراق وسوريا، وفي الأردن فسيفساء من الأجناس والديانات، وفي لبنان تبرز قضية الطوائف المتنوعة، وفي مصر تتبلور في ظل أزمة المواطنة والدولة قضية المسيحيين الذين يجري التمييز ضدهم في مستويات متعددة من العلاقات، وفي كل بلدان الخليج يجري التمييز ضد الشيعة رغم أنهم يشكلون الأغلبية في بعض البلدان مثل البحرين، وهناك أزمة مكتومة. وقد تعرض مفهوم القومية العربية وتجسيداته الحزبية المختلفة لمحنة كبيرة أطاحت بمصداقيته، وأثارت الشكوك حول مستقبله حين قام نظام «صدام حسين» في العراق قبل الاحتلال الأمريكي له بسنوات بغزو الكويت واحتلال أراضيها إثر صراعات سياسية ممتدة حول تسعير النفط، ووجه هذا الإجراء الاستعماري ضربة قاصمة للقومية العربية، وعمق الشكوك المتبادلة بين الشعوب وأطلق العنان للحزازات الطائفية والعرقية والنزاعات القبائلية والعشائرية والعائلية وما يزال جرح هذا الغزو ينزف حتى الآن.

وفجر هذا الغزو الصراع مجدداً حول القومية العربية وأثار التساؤل حول حقيقة وجودها من عدمه وهل هي واقع موضوعي له معطياته أم وهم في رؤوس بعض الرومانسيين وانفتح الباب واسعا أمام التوجهات الوطنية المتعصبة في غالبية البلدان، وبرزت في هذا السياق أفكار وقوى سياسية معادية كلية للفكرة العربية بدعوى تطور مستوى الاقتصاد والعلاقات السياسية الاجتماعية في بلد ما عن مجمل البلدان واعتبار هذا التفاوت في مستوى التطور عائقا عمليا ونظريا أمام الوحدة القومية الاشمل، ذلك رغم أن مثل هذا التفاوت موجود مثلا بصورة لافتة بين الولايات الأمريكية وبعضها البعض وعلى مستوي آخر توقفت عملية التفكير في شكل الوحدة القومية عند التجارب المريرة للوحدة المصرية – السورية في ستينيات القرن العشرين والوحدة اليمنية في تسعينياته، فبعد أن ضرب الانفصال الأولي أخذت الثانية تتحلل تحت ضغط السياسات التمييزية الإقصائية التي مارسها شمال اليمن ضد جنوبه فتدهور حال الأخير بمعدل أعلى كثيرا من التدهور العام لليمن كله تحت معاول الفساد والاستبداد.

وتبين الخبرة التاريخية التي جرى تأصيلها نظرياً وأثبتت فيما بعد فعالية إيجابية في واقع أشكال الوحدة التي نشأت في العالم جنبا إلى جنب خبرات التفتت أن التبعية للإمبريالية تلعب دورا محوريا في عملية التفتيت في سياق فلسفات ما بعد الحداثة لكي تتحول الأمم إلى شظايا والشعوب إلى زبائن وتلعب الإمبريالية على كل أشكال الانقسام في الأمة الواحدة والوطن الواحد. كما أنه بات من المؤكد أن الدولة الوطنية إما أن تكون علمانية وديمقراطية ومحايدة بين الديانات كافة وإما أنها تصبح عرضة للتفتت، وهو نفسه حال الأمة الأكبر شأن الأمة العربية التي تحتاج إلى تصفية حساب فكري شامل مع الوعي القومي الشوفيني الاستعلائي فيها لتتقبل شعوبها بشكل جدي حقيقة التنوع الهائل في مكوناتها والذي يشكل ثروة بلا حد، وإحياء الفكر القومي التقدمي الذي ينفتح على الاشتراكية والأممية من أوسع الأبواب لتصبح الهوية العربية في المستقبل ذات محتوى إنساني تشكله كل عناصرها وثقافاتها ودياناتها على قدم المساواة ليقيم العرب في المستقبل وحدتهم سواء فيدرالية أو كونفيدرالية على أساس علمي موضوعي طوعي يرعى مصالح الجميع دون استثناء، ويواجه بمجرد وجوده المشروع التوسعي الصهيوني الذي هو نموذج للتعصب والعنصرية.

# شبح الانشقاق يهدد (الإخوان المسلمين).. و(القطبيون) يحكمون قبضتهم على مكتب الإرشاد ومجلس شورى الجماعة

حسين عبدالرازق

من المؤكد أن الأزمة الداخلية التي تعرض لها الإخوان المسلمون، والتي بدأت مع إعلان مرشدهم العام قراره بعدم الترشيح لفترة ثانية مع انتهاء فترة ولايته الأولى في ١٣ يناير/ كانون الثاني القادم (٢٠١٠)، ليست أزمة عابرة يمكن تجاوزها بسهولة، سواء في نظر بعض قادتها أو المراقبين والخبراء والباحثين في شؤون الجماعة.

يقول د. وحيد عبدالمجيد (.. إن تاريخ جماعة (الإخوان المسلمين) حافل بصراعات وانشقاقات بعضها كبير في مرحلتها العلنية، أي منذ تأسيسها عام ١٩٢٨ وحتى عام ١٩٥٤، لم تكن كاريزما زعيمها حسن البنا كافية لتجنب انشقاقات متفاوتة انتهت إليها صراعات ثلاثة بدأ أولها مبكرا جدا في السنة الرابعة بعد تأسيس الجماعة.. ولم تمض سنوات حتى انفجر صراع أكثر حدة وتأثيرا.. وقد انتهى ذلك الصراع الذي بدأ عام ١٩٣٨ واستمر لأكثر من عام كامل بانشقاق معارضي المرشد العام، حيث أسسوا جماعة أخرى أطلقوا عليها (جماعة شباب سيدنا محمد) ولم تمض سنوات أخرى حتى نشب صراع ثالث في داخل الجماعة عام ١٩٤٦.. وأدى تصاعد ذلك الصراع إلى انشقاق آخر خسرت بسببه الجماعة اثنين من أبرز قادتها حينئذ وهما السكري وإبراهيم حسن وعددا من كوادرها وقواعدها)، ولكن د. وحيد يرى إمكانية تجاوز الأزمة الحالية (فالخطر الذي يهددها من جراء الملاحقات والضغوط الأمنية المتوقع توسعها في الأشهر القادمة بهدف إضعافها في عام الانتخابات البرلمانية يجعل تصعيد الخلافات في داخلها ترفا باهظ التكلفة، ويختلف هذا الوضع كثيرا، وربما بشكل شبه جذري عن حال الجماعة المستقرة المعترف بكيانها القانوني خلال عقودها الأولى التي شهدت أكبر صراعاتها وأكثرها حدة).

ويري حسام تمام الخبير في الحركات الإسلامية (أن ما حدث داخل انتخابات مكتب الإرشاد ينهي عصرا مهما قبل أن يولد، وهو عصر كانت فيه الجماعة قد بدأت خطوات فكرة التعايش الداخلي مع القواعد، والخارجي مع جميع الأحزاب والتيارات السياسية في الشارع المصري، وجاء هذا الانتهاء على حساب إحياء فكرة التنظيم الحديدي السري من جديد، والذي يسيطر على مقاليد الجماعة في الفترة المقبلة، وسيودي إلى انكماش سياسي لها يعكس ملامحه في انتخابات مجلس الشعب القادمة، كما أن الجماعة سوف تبدأ مرحلة الجمود في الرؤية السياسية مقابل تراجع شديد عن رؤية خطابها الإصلاحي)، ويصف تمام ما جرى في الأيام الماضية بأنها كانت (بمثابة حملة تطهير كبرى لكل أصحاب الأفكار ذات الطابع المنفتح الذي يسعي إلى مد أوصال التعاون الفكري والسياسي مع كل الأطراف).

أما (أحمد منصور) فيقول (إن الأزمة التاريخية التي يعيشها الإخوان اليوم هي نتاج أزمة قيادة وإدارة وإقصاء وإبعاد لكل من له رأي مخالف أو رؤية مبدعة، كما أنها تعكس عجزا عن صناعة علاقات بكثير من المتعاطفين من الإخوان من السياسيين والمفكرين الذين لهم رؤى إصلاحية ربما تخالف القيادات المتقوقعة على نفسها وعلى تنظيمها وترفض الاستماع أو الاستفادة من الآخر.. إن الانشقاق واقع لا محالة وسيكون الأخطر في تاريخ الجماعة، وسيقدم هؤلاء نهاية الجماعة على طبق من ذهب إلى كل الأنظمة التي عجزت عن القضاء عليها طيلة ثمانين عاما، وإذا نجا الإخوان من هذه الأزمة – وقد أصبح هذا الأمر مستبعدا في رأي كثير من المراقبين – فإن عليهم أن يعرفوا كيف يختارون قادتهم وأن يعدلوا لوائحهم ووسائل المحاسبة لقادتهم بشكل لا يسمح لأحد أن يدمر الجماعة علي رءوس من فيها كما يحدث من بعض القيادات الآن تحت بنود التقوى والورع والإخلاص والحفاظ على التنظيم).

ويقول د. إبراهيم الزعفراني عضو مجلس الشورى العام لجماعة الإخوان المسلمين (.. إن مستقبل الجماعة أصبح ضبابيا ولا يمكن التنبؤ به في ظل سيطرة فريق بعينه على الجماعة.. لقد خسرت الجماعة كثيرا من رصيدها على المستوى الداخلي والشعبي خلال الشهور الماضية، وعلى الفريق الأقوى السعي للم جراح الجماعة وتصحيح الصورة الصادمة التي تشكلت لدى الرأي العام عن الإخوان).

## بداية الأزمة

لقد بدأت الأزمة التي استدعت كل هذه التعليقات وغيرها في ١٣ سبتمبر/ أيلول الماضي (٢٠٠٩) عندما طلب المرشد العام للجماعة (محمد مهدي عاكف) أن يحل د. عصام العريان مسؤول القسم السياسي بالإخوان وعضو مجلس شوري الجماعة محل الراحل محمد هلال في عضوية مكتب الإرشاد، وفوجئ بمكتب الإرشاد يصوت بما يشبه الإجماع ضد طلبه، وربما كرد فعل لهذا الموقف والذي يعد (مخالفا لكل الأعراف داخل الجماعة منذ تأسيسها، والتي تمنح المرشد العام نوعا من (القداسة) وكلمة مسموعة ومحترمة داخل صفوف الجماعة) أعلن المرشد العام قراره بعدم الترشيح لفترة ثانية، وكان إصرار عاكف على موقفه بمثابة دعوة مفتوحة لكل القيادات والتيارات للتحرك لحسم التوجه القيادي للجماعة في المرحلة القادمة.

وجاءت المبادرة من حامد الدفراوي أحد قيادات التيار الإصلاحي أو تيار التجديد، الذي أعلن عن وجود (تزوير) في اللائحة التي تم على أساسها انتخاب مجلس شورى الجماعة ومكتب الإرشاد الحالي، وقام د. محمد حبيب نائب المرشد العام في ذلك الوقت بالرد على اتهامات الدفراوي.

وتوالت الانتقادات العلنية بعد ذلك، فنشر د. عبدالستار المليجي القيادي السابق في الجماعة مقالا بصحيفة الدستور أكد فيه سيطرة أعضاء التنظيم الخاص على الجماعة واستبعادهم عديدا من كوادرها في العملية الانتخابية بمن فيهم المرأة (التي تمثل نصف الجماعة)، وانتقدت د. عبير عبدالمنعم ود. إيمان عمر الأوضاع داخل الجماعة وتكميم أي صوت ينادي بالتجديد، وتلاهما د. جمال حشمت ود. محمد البلتاجي، وأعلن عن صدور قرار بإحالة البلتاجي للتحقيق يوم ١٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٩، وصدر قرار بإلغاء مؤتمر إلكتروني لشباب الإخوان كان مقررا عقده في ٢٤ نوفمبر/ كانون الأول، وفي ٤ ديسمبر قال د. عبدالمنعم أبوالفتوح في جريدة الشرق الأوسط إن قرارات مكتب الإرشاد الحالي في غيبة د. عصام العريان الذي أصبح عضوا في المكتب حكما بوفاة المرحوم (محمد هلال) باطلة.

وأمام إصرار عاكف على ترك موقعه مع انتهاء فترة ولايته في ١٣ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٠، وهو ما يعني لائحيا قيام نائبه الأول (د. محمد حبيب) بمهام المرشد العام لحين انتخاب مجلس شورى الجماعة لمكتب الإرشاد والمرشد العام الجديد، قرر مكتب الإرشاد إجراء استطلاع رأي لأعضاء مجلس الشورى الذي كان مقررا انتهاء ولايته بعد ٦ أشهر وانتخاب مجلس شورى جديد، يسأل فيه هل يتم انتخاب مكتب الإرشاد والمرشد العام قبل ١٣ يناير ٢٠١٠ أم يؤجل الانتخابات ٦ أشهر ليقوم مجلس الشورى الجديد بانتخاب مكتب الإرشاد والمرشد العام، وجاءت نتيجة استطلاع الرأي لصالح التأجيل لمدة ستة أشهر بأغلبية ٤٨ مقابل ٣٧ طالبوا بإجراء الانتخابات قبل ١٣ يناير ٢٠١٠، وفجأة قرر التيار المحافظ (أو المتشدد) إعادة الاستطلاع مرة أخرى ليعلن د. محمود عزت الأمين العام للجماعة في برنامج (بلا حدود) بقناة الجزيرة يوم ١٦ ديسمبر أن نتيجة الاستطلاع الثاني جاءت مع إجراء الانتخابات قبل ١٣ يناير ٢٠١٠ وأن الانتخابات سوف تتم خلال أسبوعين، وعمليا بدأت الانتخابات في اليوم التالي مباشرة (الخميس ١٧ ديسمبر) وانتهت يوم السبت وأعلن المرشد العام يوم الاثنين ٢١ ديسمبر أسماء أعضاء مكتب الإرشاد، وسقوط كل من د. محمد حبيب نائب المرشد العام ود. عبدالمنعم أبوالفتوح أبرز وجوه التيار الإصلاحي، لتدخل الأزمة في معترك جديد تماما وبالغ الخطورة.

والفهم الصحيح لأبعاد هذه الأزمة والتطورات السابقة واللاحقة يقتضي التوقف أمام مجموعة من الحقائق والمحطات الأساسية.

## طبيعة الإخوان

فالإخوان المسلمون – كما يقول د. عمرو الشوبكي – (.. جماعة دينية دعوية وسياسية في نفس الوقت.. وخطاب الإخوان المسلمين قادم من خارج خبرة الدولة الوطنية الحديثة، فرغم أن هذه الدولة لم تكن ديمقراطية في كل المراحل فإن الإخوان المسلمين ظلوا خارج مبادئها في كل المراحل، ترتاب فيهم أجهزة الدولة ولا تعرف عنهم إلا صوراً نمطية سلبية صنعتها الأجهزة الأمنية وأخطاء الإخوان معا..)، والإخوان المسلمون في مصر كانوا أيضا (ليسوا فقط خصوم الوفد وعبدالناصر وإنما كانوا خصوم القيم المدنية ومبادئ الدولة الوطنية الحديثة التي أرادوا القضاء عليها، فكانوا خصوما أشداء للنظام الجمهوري والدستور المدني وخطاب التحرر الوطني.. ويمكن اعتبار الإخوان المسلمين على امتداد الساحة العربية جماعة معارضة وليست جماعة حكم، خاصة بعد فشل كل التجارب الإخوانية في الحكم ونجاح بريقها في المعارضة).

بالمقابل يقول د. عصام العريان (إن الإخوان منذ بداية خروجهم في عهد السادات يؤمنون بالحقائق التالية.. عدم جدوى العنف في التغيير، وأهمية الالتزام بالمنهج الوسطي المعتدل، والصبر وعدم اليأس والإحباط، إلى جانب العلانية في العمل والنشاط، والمشاركة مع بقية القوى السياسية وعدم السرية والاختباء، والتواصل مع أجيال الشباب.. والإخوان يمكنهم اتباع سياسة مرنة تقلل حجم الخسائر التي وقعت حتى الآن، وتقوم هذه السياسة على عدة محاور هي: البعد عن المركزية التنظيمية الشديدة، واعتماد أسلوب إداري جديد يقلل عدد اللقاءات المركزية والوسطية، وإطلاق جهود الأفراد في العمل والنشاط والتجديد والاجتهاد، وعدم تقييدهم بقيود إدارية أو تنظيمية معوقة)، ودعا العريان إلى تشجيع اللقاءات الإعلامية الفردية ودعمها، إلى جانب دعم شباب المدونين وإطلاق حرية المواهب السياسية والبرلمانية، والاحتكاك بالتيارات الفكرية والسياسية، والتركيز على المشاريع الاقتصادية المتوسطة والصغيرة، والحرص على مشاركة آخرين خارج الإخوان في نشاط الجماعة.

وعندما شن الحزب الوطني في مؤتمره العام السادس هجوما حادا على جماعة الإخوان المسلمين ردت الجماعة بالإعلان عن عزمها خوض انتخابات مجلس الشعب القادمة، ولم تستبعد إمكانية الدفع بمرشح لانتخابات الرئاسة القادمة، وقالت مصادرها إن المبدأ العام الذي استقرت عليه الجماعة هو المشاركة العملية في كل الانتخابات التي تجري في مصر، من انتخابات الاتحادات الطلابية في الجامعة والنقابات إلى الانتخابات البرلمانية (وانتخابات الرئاسة ليست خارج هذه الفكرة)، وخوض الانتخابات يأتي أيضا كتأكيد على حق الجماعة في التواجد السياسي على الساحة والاحتكام إلى الشعب، ويؤكد د. محمد حبيب مشاركة الإخوان في كل انتخابات يتم إجراؤها، وذلك من باب الإيمان بالمشاركة السياسية، وعدم التراجع أو مواجهة القضايا السياسية بنوع من السلبية، وذلك بغض النظر عن النتائج التي يمكن أن تخرج بها تلك المشاركة والتي تتمثل في مزيد من التضييق على الجماعة.

## دور الأمن!

ويواجه الإخوان في حركتهم صعوبتين أساسيتين من وجهة نظر (كمال الهلباوي) القيادي الإخواني السابق والذي كان المتحدث الرسمي باسم الجماعة في الخارج حتى عام ١٩٩٧ حيث يقيم في لندن.

الصعوبة الأولى تتعلق بشخصية وموقع المرشد العام، فالهلباوي يرى أن المرشد العام الحالي (محمد مهدي عاكف) هو آخر المرشدين الكبار، فعاكف (صاحب شخصية متميزة عاصر الأستاذ البنا وله تاريخ حافل، دخل السجن مرات عديدة وحكم عليه بالإعدام، كما أن له خبرة دولية، في السعودية والعمل في الندوة العالمية للشباب الإسلامي، وسافر إلى دول عديدة وعمل في ألمانيا ويعرف جميع الشخصيات الإسلامية الكبيرة في الساحة، إضافة إلى أنه صاحب صبر وتواضع وأدب، كل هذه الصفات من الصعب أن توجد في شخص آخر).

الصعوبة الثانية تتمثل في التضييق الأمني عليهم وغياب مناخ حر يسمح لهم باللقاء والتشاور وإجراء انتخاباتهم، والخوف السائد (والديكتاتورية والإرهاب الذي ينشره النظام)، والدليل الاعتقالات الكثيرة التي تمت خلال السنتين الماضيتين في أوساط القيادات الإخوانية سواء من أعضاء مجلس شورى الجماعة أو مكتب الإرشاد.

ودور الحكومة والأمن ومباحث أمن الدولة تحديدا في التأثير على الإخوان المسلمين في حركتهم في المجتمع وفي صراعاتهم وتوازناتهم الداخلية لا يمكن تجاهله.

وقراءة سريعة لعمليات إلقاء القبض علي قيادات وكوادر إخوانية وعمليات الإفراج عن قيادات أخرى خلال شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠٠٩ تؤكد هذه الحقيقة.

في مطلع نوفمبر الماضي كان هناك ٢٠٪ من أعضاء مجلس الشورى العام للجماعة داخل السجون، سواء محكوما عليهم أو متهمين على ذمة قضايا أو معتقلين، ونحو ١١ مسئولا ونائب مسؤولا لمكتب إداري، و٤٠ من أعضاء المكاتب الإدارية داخل السجون.

وبمجرد إصدار نيابة أمن الدولة العليا قرارها بالإفراج عن د. عبدالمنعم أبوالفتوح عضو مكتب الإرشاد (أمين عام اتحاد الأطباء العرب) ود. أسامة نصر عضو المكتب ومعهم ٧ آخرون، سارعت مباحث أمن الدولة إلى إخلاء سبيلهم يوم ١٧ نوفمبر بعد ساعة فقط من صدور القرار، وكان هؤلاء قد قضوا نحو ٥ أشهر في السجن على ذمة القضية ٤٠٤ لسنة ٢٠٠٩ حصر أمن الدولة العليا المعروفة باسم (قضية التنظيم الدولي للإخوان) والتي اتهم فيها أبوالفتوح ورفاقه بتلقي أموال من الخارج وغسل أموال والانضمام لجماعة محظورة.

وأفرجت وزارة الداخلية يوم ٢٦ نوفمبر عن د. جمال حشمت عضو مجلس شورى الجماعة ومجموعة إخوان البحيرة.

وفي نفس اليوم ألقت القبض علي ١٦ من أعضاء جماعة الإخوان في ٣ محافظات (القاهرة والشرقية والجيزة) بتهمة عقدهم اجتماعات في عدد من المنازل للتخطيط لوقفات احتجاجية عقب صلاة العيد.

وألقت مباحث أمن الدولة القبض على ١٢ من قيادات الإخوان ومسؤولي مكاتب إدارية في الإسكندرية يوم ٣ ديسمبر الحالي.

وقامت مباحث أمن الدولة يوم ١٩ ديسمبر الحالي بالإفراج عن ٩ من قيادات الإخوان أعضاء مجلس الشورى العام للجماعة، فيما اعتبرته مصادر إخوانية تدخلا مباشرا من الأمن في الصراع الداخلي في الجماعة حول انتخاب مكتب إرشاد جديد والمرشد العام.

وفي قراءة لعمليات القبض والإفراج لاحظ ضياء رشوان وجود هدف واضح للأمن من الإفراج عن د. عبدالمنعم أبوالفتوح في منتصف شهر نوفمبر الماضي.. (فمن المؤكد أن قرار الإفراج عن أبوالفتوح كان السبب في خروجه من مكتب الإرشاد، خاصة أن اللوائح الخاصة بجماعة الإخوان تؤكد احتفاظ أي عضو في مكتب الإرشاد بمنصبه في المكتب مادام موجودا في السجن وأنه يحتفظ بعضويته تلقائيا، حيث لا يتم طرح اسمه في الانتخابات من أساسه للتصويت ليكون عضوا بصفة تلقائية، وهو ما حدث مع المهندس خيرت الشاطر – نائب المرشد – الذي مازال أمامه ٤ سنوات باقية من مدة الحكم الصادر ضده، ولتوضيح حجم المؤامرة التي تعرض لها أبوالفتوح من جانب جهاز الأمن وجناح المحافظين سواء بقصد أو دون قصد، فإننا نشير إلى مثال واحد هو حالة الدكتور محمد علي بشر الذي احتفظ بعضويته في مكتب الإرشاد بصورة تلقائية رغم أنه سيخرج من السجن بعد انتهاء مدة عقوبته بعد أسبوعين).

ويؤكد د. محمد حبيب على دور الأمن قائلا.. (النظام ذكي ولديه أجهزة، وهذه الأجهزة لديها كم هائل من المعلومات أكثر من المعلومات التي عندي عن أشخاصنا وأفكارنا، وكيف نفكر، وبعض الضباط قالوا للإخوان (اعملوا معروف امتنعوا عن الكتابة لأن كم المعلومات التي لدينا عنكم مذهلة ومش عارفين نعمل فيها إيه) والأمن بيخطط ويوجه ضربات مفصلية ومركزة ويضع استراتيجية)، وعندما سئل عما إذا كان واردا أن يكون الأمن قد أطلق سراح بعض أعضاء الشورى حتى يزيد فجوة الصراع، قال: (أي نظام عنده خطط لخدمة أهدافه ووسائله وتصوراته التي تخدم فكرته، وهذا وارد فهو لابد من أن يكسب من كل شيء، ونحن نعلم أن الأجهزة الأمنية لها دور تحافظ به على النظام، ونحن لنا دور في الانتشار والاتصال مع الجماهير، فبقدر ما نكسب مترا هو يخسر مترا، وبالتالي فالأرض واحدة)، وأضاف حبيب (يمكن للحكومة أن توفر أجواء ومقدمات ما للوصول إلى نتيجة تريدها، والأجواء التي وفرها النظام توافقت مع أهداف الفريق المستفيد من إجراء انتخابات مكتب الإرشاد والمرشد العام في الوقت الحالي).

## صراع بين الإصلاحيين والمتشددين

ويدور داخل جماعة الإخوان المسلمين جدل وخلافات وصراعات كأي حزب أو تجمع أو تنظيم،وتبلور في الوقت الحاضر في تيارين أساسيين.

التيار الأول يمكن أن يطلق عليه التيار المتشدد أو المحافظين الذين تمسكوا بقوة بالفكر القطبي (نسبة لسيد قطب وكتاباته الأخيرة) ورفضوا نقد هذا الفكر أو التبرؤ منه، ويأتي في مقدمة هؤلاء د. محمود عزت ود. محمد بديع، وعبر بديع بوضوح عن رفضه تولي المرأة، والأقباط منصب رئاسة الجمهورية، وقال إن المرأة لا تصلح لقيادة الدولة وكذلك القبطي لأن دور قائد الدولة لا يقتصر على القيام بمهام إدارية فقط بل يقع علي عاتقه أيضا القيام بواجبات دينية معينة، ويرى أن الأمر لا يترك للناس (الشعب) ليقرره، فليس من حق الناس أن يقرروا شيئا يتعارض مع الشرع (!)، ويري هذا التيار أن الأولوية للتنظيم وتماسكه والحفاظ عليه عن أي شيء آخر حتى ولو كان العمل السياسي، ويحمل (أحمد منصور) هذا التيار مسؤولية تراجع الجماعة.. (فقد أصبح التنظيم أهم من الجماعة، بل قزّم التنظيم الجماعة وأصبح لا يستوعب إلا من ينطوي تحت بند السمع والطاعة وباقي البنود التي تقتل الإبداع وإبداء الرأي الآخر داخل التنظيم، وربما كان لرجال النظام الخاص الدور الأساسي في الحفاظ على التنظيم حينما خرجوا من السجون بعد محنتي ١٩٥٤ و١٩٦٥، فلعبوا الدور الأساسي في إدارة التنظيم، وبقي مكتب الإرشاد ومجلس الشورى وباقي الهيئات الإدارية في الجماعة تدور في إطار ما يخططه ويرتبه رجال النظام (الخاص) الذين وصل أبرزهم (مصطفى مشهور) إلي منصب المرشد، فيما بقي الآخرون يديرون أمور الجماعة من وراء ستار ويختارون مرشدين لا علاقة لهم بالقيادة من قريب أو بعيد حتى يبقى زمام الأمور بأيديهم).

التيار الثاني هو التيار الإصلاحي ويضم د. عبدالمنعم أبوالفتوح ود. عصام العريان ود. إبراهيم الزعفراني وجمال حشمت وغيرهم ممن يطلق عليهم جيل السبعينيات، ويكاد يكون د. عبدالمنعم أبوالفتوح هو أفضل المعبرين عن هذا التيار المنفتح على المجتمع والأحزاب والقوى والتيارات السياسية من اليمين واليسار، يقول أبوالفتوح في مقال له الشهر الماضي في الشروق (من المهم أن نتفق أولا على أنه ليست هناك سلطة دينية في الإسلام سوى سلطة النصيحة والدعوة إلى الخير والموعظة الحسنة بالمعنى الاجتماعي والأخلاقي.. السلطة السياسية في الإسلام قد تكون لها وظائف دينية ولكنها مدنية المظهر والجوهر، وهي سلطة تقوم على أسس سياسية وعقلانية تقدر المصالح بالدرجة الأولى، وتطلق حركة العقل البشري في كل شيء لا يخالف الشرع ولم يتناوله لطبيعة التغيير الدائم.. فكلنا يتفق بشكل قاطع ونهائي على مدنية السلطة وعقلانيتها، وعلى حرية الاجتهاد في كل مجالات الحياة تقريبا).

ويضيف د. عبدالمنعم (.. نموذج الخلافة الراشدة هو أقرب ما يكون إلى حالة من حالات التصور الإسلامي للقيم العليا التي تحكم الممارسة السياسية دون وجود نماذج وأشكال محددة لهذه الممارسة، ونستطيع أن نفهم من ذلك أن الخلافة المنشودة هي العدل والمساواة والحرية ومكافحة الفساد السياسي والاجتماعي، وهي أيضا حكم ديمقراطي مدني.. وليس هناك أي إلزام على الأمة بتكرار التجارب التاريخية على نحو ما كانت عليه في الماضي، فالتفصيلات التطبيقية مختلفة من جيل إلى جيل ومن زمن إلي زمن).

وفي شجاعة ووضوح ينتقد أبوالفتوح البرنامج السياسي الذي طرحه الإخوان عام ٢٠٠٧ ويقول (أداء الجماعة به خلل وقصور، وأخطاء البرنامج كان جزءا من الخلل التكويني للجماعة.. فمنظمة كالإخوان قد يحدث خلل في أدائها فهي جماعة بشرية ليست معصومة ومن الممكن أن تأخذ مواقف وتتبني رؤى ترى الجماعة الوطنية أنها غير صحيحة)، ويحدد بوضوح أن البرنامج في نصه علي عدم جواز تولي المرأة والأقباط رئاسة الجمهورية مخالف للشريعة الإسلامية، منتقدا إصرار عدد من أعضاء مكتب الإرشاد بوضع هذا البند، كما رفض النص على وجود لجنة فقهية تعرض عليها القوانين قبل إصدارها لترى مدى مطابقتها للشريعة الإسلامية.

وبين التيارين كان هناك موقف خاص للدكتور محمد حبيب النائب الأول لمرشد الجماعة، الذي لم يدخل في خصومة مع أحد، ولم يكن بعيدا عن تحرك الإخوان في السنوات الماضية علي المستوى الإعلامي والسياسي، وفي انتخابات مجلس الشعب الماضية كتب مقالا بعنوان (ماذا لو وصل الإخوان للحكم) تبني فيه مواقف ومقولات التيار الإصلاحي إذا جاز التعبير، فقال إن الإخوان سيعملون علي (إطلاق الحريات العامة من حيث حرية إنشاء الأحزاب على مختلف انتمائها، وحرية الصحافة والفكر والإبداع في نطاق المقومات الأساسية للمجتمع وحدود النظام والآداب العامة، وإلغاء جميع القوانين والمحاكم الاستثنائية وفي مقدمتها قانون الطوارئ، وإصدار قانون استقلال السلطة القضائية، والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي..) وفاجأ حبيب الجميع بانضمامه في نهاية الشهر الماضي لمنتدى شباب الإخوان على شبكة الإنترنت (ساحتنا)، وخلال الأزمة حدث تقارب وتعاون لافت للنظر بين حبيب وعبدالمنعم أبوالفتوح، ليصبح انحياز حبيب للتيار الإصلاحي حاسما.

وانتقل هذا الصراع إلى قواعد الإخوان، وبرز دور شباب الجماعة والطلاب بصفة خاصة الذين استخدموا (الميديا) بمهارة من الرسائل القصيرة عبر الهواتف المحمولة والبريد الإلكتروني وموقع الفيس بوك، للترويج لوجهة نظرهم المؤيدة بقوة للتيار الإصلاحي، وخلال الأزمة الأخيرة وجه مجموعة منهم رسالة إلى أعضاء مجلس شورى الإخوان حددوا فيها عدة شروط يجب توافرها في مرشد الإخوان القادم، وفي مقدمتها.. أن يكون قريبا من جيل الشباب، وأن يكون شخصية علنية معروفة للمجتمع، مقبولا اجتماعيا، وأن يكون مؤمنا بأن الجماعة في حاجة إلى تطوير، وأن يكون قادرا على استيعاب جميع الآراء وألا يكون ممن ينتهجون سياسة الإقصاء، وأن يسعى للوصول إلى وضع قانوني للجماعة، وأن يكون في مرحلة عمرية لا تعوقه عن القيام بواجبات المنصب، وألا تكون مرحلة السجن أو الاعتقال سببت له عقدة في التعامل مع المجتمع، وله خبرة العمل في مواقع لها اتصال مباشر بالشارع المصري.

## الطريق إلي الأزمة

في ضوء الحقائق الثلاث السابقة وقعت الأزمة الحالية، في البداية كانت الأمور تسير في مجراها الطبيعي، المرشد العام (محمد مهدي عاكف) متمسك بموقفه عدم التجديد له لفترة ثانية اعتبارا من ١٣ يناير القادم، ومحاولات إقناعه بالعدول عن هذا القرار لم تحقق أي نجاح، وبالتالي اتخاذ القرارات الضرورية في هذه الحالة.. بدءا بتولي النائب الأول للمرشد العام للإخوان المسلمين (د. محمد حبيب) مهام المرشد العام اعتبارا من ١٣ يناير ٢٠١٠، ودعوة مجلس شورى الجماعة لترشيح المرشد العام الجديد خلال ٦٠ يوما وعرض اسمه على مجلس الشورى العالمي ثم إعلانه للجميع، ورأى مكتب الإرشاد تأجيل انتخاب مكتب الإرشاد إلي ما بعد يونيو القادم (٢٠١٠) بعد انتخاب مجلس الشورى العام المحدد له شهر يونيو/ حزيران، فليس من المنطقي أن ينتخب مجلس الشوري التي تنتهي مدته خلال أشهر مكتب الإرشاد والمرشد العام ومدتهم ٥ سنوات، وقرر مكتب الإرشاد استطلاع رأى مجلس الشورى في الأمر، وجاء الاستطلاع لصالح التأجيل، ٣٢ صوتوا لصالح التأجيل إلي يونيو القادم و١٦ صوتوا لصالح التأجيل أبعد من ذلك إلى نهاية العام بعد الانتخابات البرلمانية، و٣٧ طالبوا بإجرائها في يناير، أي أن أغلبيته ٤٨ مع التأجيل.

ولم يقبل (القطبيون) هذه النتيجة وتحركوا بسرعة لقطع الطريق على قيام د. محمد حبيب بمسئوليات المرشد العام اعتبارا من ١٣ يناير، استغلوا قرار مكتب الإرشاد بالعودة مرة ثانية إلي مجلس شورى الجماعة لتفسير قراره بالتأجيل هل يكون إلى يونيو القادم أم إلى نهاية ٢٠١٠، ليضغطوا على مجلس الشورى لتصوت الأغلبية لصالح إجراء الانتخابات لمكتب الإرشاد والمرشد فورا، وليعلن د. محمود عزت هذا القرار – دون توضيح الأرقام والنسب – عبر التليفزيون، وتتم الانتخابات في اليوم التالي مباشرة دون قرار من مكتب الإرشاد ومن خلف ظهر د. محمد حبيب ود. عبدالمنعم أبوالفتوح.

وجاءت نتيجة الانتخابات كما خطط لها (المحافظون) فانتخب ١٥ منهم لعضوية مكتب الإرشاد هم (د. أسامة نصرالدين – جمعة أمين عبدالعزيز – د. رشاد البيومي – مهندس سعد عصمت الحسيني – د. عبدالرحمن البر – د. محمد بديع – محمد سعد الكتاتني – د. محمد عبدالرحمن المرسي – د. محمد مرسي – محمود أبوزيد – د. محمود حسين – د. محمود عزت – د. محمود غزلاني – د. محيي حامد – د. مصطفي الغنيمي)، وواحد من الإصلاحيين هو د. عصام العريان، وكان انتخابه لإرضاء المرشد العام الحالي مهدي عاكف، والمهم هو خروج د. محمد حبيب ود. عبدالمنعم أبوالفتوح من مكتب الإرشاد، ومازال الصراع حول المرشد الجديد لم يحسم، والمرشحان الرئيسيان هما (د. محمد بديع ود. رشاد البيومي)، لتدخل الجماعة في نفق مظلم إزاء رفض قيادات وكوادر رئيسية لهذه النتائج والمقدمات التي أدت إليها عن طريق استغلال تعيين ٢٠٪ من مجالس الشورى بالمحافظات والمجلس الشورى العام لتقوية التيار المحافظ.

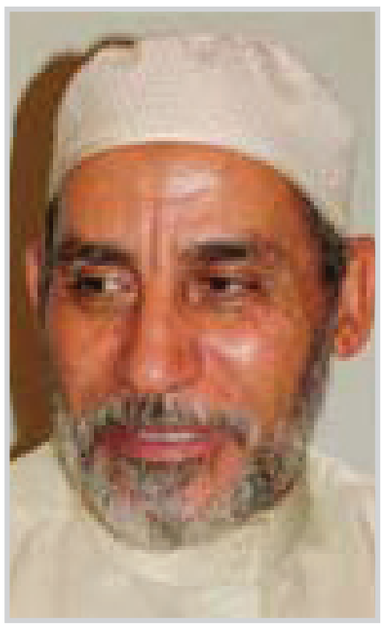

د. محمد بديع

د. عبد المنعم ابو الفتوح

**د. محمد بديع: ليست هناك سلطة دينية في الإ